ملحق

تقرير الاجتماع المشترك للمجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان/مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وبرنامج الأغذية العالمي، (3 يونيو/حزيران 2022)

نهج متكامل نحو الاستثمار المستدام في الناس والكوكب: "عدم ترك أي أحد خلف الركب" كمبدأ للعمل المناخي لضمان الأخذ بمسار للتحوّل لصالح السكان الأشد ضعفاً

1- افتتحت رئيسة المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان/مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع الاجتماع المشترك بالترحيب بجميع المشاركين من المجالس التنفيذية لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) وهيئة الأمم المتحدة للمرأة وبرنامج الأغذية العالمي، فضلا عن نائبة الأمين العام للأمم المتحدة. وشددت على أن الاجتماع المشترك جاء في الوقت المناسب لمواجهة التحديات المعقدة والعاجلة والمترابطة التي يواجهها العالم وتتطلب الأخذ بنهج متكامل باتجاه القيام باستثمارات مستدامة لصالح الناس والكوكب تتجاوز ولايات فرادى الوكالات وقدرات أي حكومة بمفردها. ولفتت الانتباه إلى أن ثلاثة عوامل مترابطة - جائحة كوفيد-19 والنزاعات وتغير المناخ - تعيق التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وهو ما يتضح من تزايد عدم المساواة والفقر ومن أزمة الأمن الغذائي العالمية وفقدان التنوع البيولوجي غير المسبوق وانعدام أمن الطاقة وارتفاع أعداد اللاجئين والمشردين داخليا. وهناك حاجة إلى حلول منهجية ونتائج تحويلية لمعالجة أوجه الضعف والمخاطر المتعددة الأبعاد التي تواجهها الفئات السكانية الأكثر تهميشا والأشد تخلفا عن الركب، استنادا إلى المزايا النسبية لكل منظمة وإلى التعاون الوثيق بين الوكالات على جميع المستويات وفي جميع المجالات. وشددت على أن خطة التنمية المستدامة لعام 2030 مسؤولية مشتركة. وقد أصبح العمل المشترك والمتسق بين المجالس التنفيذية الآن مسألة ضرورة ملحة أكثر من أي وقت مضى لجعل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، من خلال الإصلاح المستمر، مناسبا للغرض لتحقيق الأمور الأكثر أهمية - على الأرض وعلى المستوى القطري وفي المجتمعات المحلية وفي حياة الناس في جميع أنحاء العالم.

2- وقالت نائبة الأمين العام، في ملاحظاتها الافتتاحية، إن الاجتماع المشترك للمجالس التنفيذية يمثل منصة متزايدة الأهمية لمعالجة القضايا التي تتطلب إجراءات متسقة في جميع جوانب منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. ولفتت الانتباه إلى القوة الحافزة التي تمثلها التحولات الرئيسية إلى الاقتصادات الخضراء، بالتوازي مع الاستثمار في رأس المال البشري، من أجل تحقيق خطة عام 2030 على المستوى القطري حتى لا يتخلف أحد عن الركب. وأكدت أن لدى منظومة الأمم المتحدة الإنمائية قدرات لا مثيل لها - تعمل بشكل متسق - لتوجيه أصولها الجماعية ومزاياها النسبية لحشد الشركاء والدفع قدما بالتحولات الرئيسية على نطاق واسع ولتحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030. وأثنت على ما تقوم به المجالس التنفيذية من عمل لجعل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية مناسبة للغرض وقادرة على مواجهة التحديات، ودعت المجالس إلى تسريع وتيرة عملها على عناصر الإصلاح المتبقية وإلى تعميق تسريع خطة عام 2030 - مع مراعاة الانتكاسات الناجمة عن جائحة كوفيد-19 والنزاعات وتغير المناخ. وسلطت الضوء على ثلاثة مجالات تكتسي توجيهات المجالس فيها أهمية بالغة: (أ) توجيه المنظمات بشأن سبل دعم الأولويات القطرية المحددة ذاتيا لتحقيق الأهداف وتسريع العمل المناخي؛ (ب) التأكد من أن الوثائق الإستراتيجية للمنظمات ونماذج أعمالها تستفيد استفادة كاملة من جهود الإصلاح لدعم الأهداف، ولا سيما العمل المناخي؛ (ج) ضمان حصول المنظمات على الدعم المالي الكافي من خلال تمويل مستدام ويمكن التنبؤ به ومرن، والعمل في إطار المجالس للانتقال تدريجيا إلى المزيد من المشورة والخيارات السياساتية المتكاملة للتعاون على نطاق المنظومة. وأعربت عن بالغ قلقها إزاء التخفيضات الأخيرة في التمويل الذي تقدمه الدول الأعضاء. ودعت المجالس إلى إجراء مناقشات مخصصة كجزء من حوارات التمويل المنظمة، بما في ذلك البرمجة المتكاملة وترتيبات التمويل المشترك، وإلى الانخراط بقوة في الجهود القادمة لوضع قائمة مرجعية بشأن تنفيذ خطة الإصلاح وتحقيق ما تعد به.

3- شددت المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة على وجوب العمل الجماعي، وأكدت في الوقت نفسه على الحاجة الملحة إلى المزيد من الاستراتيجيات المراعية للمنظور الجنساني وللأطفال لتحقيق خطة عام 2030 وضمان الاستثمارات المستدامة في الناس والكوكب. وأكدت أن النساء والبنات والأطفال يتأثرون بشكل غير متناسب، ولا سيما في حالات النزاع والأوضاع الإنسانية وفي المناطق الريفية، والذين ينتمون إلى الأقليات أو مجموعات السكان الأصليين والمهاجرين واللاجئين. وغالبا ما يؤدي عدم تكافؤ فرص الوصول إلى العدالة والموارد والفرص إلى تهميش النساء والبنات. ولمواجهة هذا الوضع، تحتاج النساء والبنات إلى الحصول على صوت متساو في صنع السياسات. وللتمكن من بناء القدرة على الصمود أمام الأزمات، هناك حاجة إلى استثمارات مستدامة في الاستعداد للصدمات المستقبلية وتطوير استجابات أكثر استدامة. ويُعتبر سد فجوات عدم المساواة والهشاشة، والتي تفاقمت بسبب جائحة كوفيد-19 والنزاعات وتغير المناخ، عاملا أساسيا في بناء القدرة على الصمود وتنفيذ خطة عام 2030. ويتعين على منظومة الأمم المتحدة، في سعيها للتوصل إلى حلول تحويلية وأفكار عملية، أن تستفيد من إمكانات تعددية الأطراف والتعاون الدولي لدعم الجهود الوطنية المصممة وفقا للأولويات الوطنية، وأن تبني شراكاتها وتعززها عبر محور العمل الإنساني والتنمية والسلام.

4- وطرح مدير الجلسة الأسئلة التالية على رؤساء منظمات الأمم المتحدة الست الممثلة مجالسها في الاجتماع المشترك.

السؤال 1: كيف يساهم العمل المناخي في الانتعاش الأخضر الشامل للجميع، بما في ذلك الانتقال العادل؟

5- شدد مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على أن الآثار الاجتماعية والاقتصادية المشتركة لفيروس جائحة كوفيد-19 وتغير المناخ والنزاعات، ولا سيما على أكثر البلدان ضعفا في أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية، تؤدي إلى أزمة في الغذاء والطاقة والمال لم يسبق لها مثيل في جميع أنحاء العالم. وهناك حاجة إلى المشاركة النشطة والجماعية للأمم المتحدة أكثر من أي وقت مضى لتعزيز حلول وشراكات متكاملة تسترشد بمبادئ توحيد أداء الأمم المتحدة الواردة في الاستعراض الشامل الذي يجرى كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية في منظومة الأمم المتحدة لعام 2020 (قرار الجمعية العامة 233/75). ويلتزم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بهذا الجهد، وهو يعمل على تسريع الحلول الإنمائية لانتشال الملايين من براثن الفقر المتعدد الأبعاد، وتوفير فرص الحصول على طاقة نظيفة معقولة الأسعار، وبناء القدرة على التكيف مع تغير المناخ. وبالتعاون مع الشركاء، يركز برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على ثلاثة مجالات عريضة: (أ) دمج تدابير وسياسات الحماية الاجتماعية في النسيج الاجتماعي الاقتصادي للبلدان؛ (ب) دعم البلدان من خلال وعد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المتعلق بالمناخ لتعزيز وتنفيذ المساهمات المحددة وطنيا وزيادة طموحات التكيف من خلال رؤية تراعي المنظور الجنساني؛ (ج) تعزيز الحوافز السياسية ونشر أدوات مالية مبتكرة للدفع بالتمويل العام والخاص على نطاق واسع يتماشى مع أهداف التنمية المستدامة. وقد صُممت هذه الجهود الجماعية لتحقيق تحول تاريخي وعادل نحو اقتصاد أخضر أكثر شمولا للجميع يرتكز على استراتيجيات ذكية مستجيبة للمناخ من أجل التنمية العادلة والشاملة للجميع.

السؤال 2: استنادا إلى مبدأ عدم ترك أحد يتخلف عن الركب*، كيف تعمل اليونيسف مع المنظمات الأخرى لضمان عدم تخلف الأطفال عن الركب في العمل المناخي؟*

6- قالت المديرة التنفيذية لليونيسف إن أزمة المناخ هي أزمة للأطفال. فقد أظهر مؤشر اليونيسف لمخاطر المناخ على الأطفال أن ما يقرب من نصف أطفال العالم يعيشون في بلدان عالية المخاطر ويتعرضون لأشد الأخطار والصدمات والضغوط. وقد أبرز تأثير الجفاف الشديد على الأطفال في جميع أنحاء القرن الأفريقي الترابط بين الصدمات والأزمات المناخية والذي أدى إلى أزمات متعددة في الصحة والتغذية والتعليم. ويُعتبر عمل الأمم المتحدة المتكامل مطلوبا أكثر من أي وقت مضى لتعزيز النظم والخدمات الغذائية والحد من ضعف الأطفال على مستوى الأسر والمجتمعات المحلية. وبالاشتراك مع منظمات الأمم المتحدة الأخرى، تعمل اليونيسف على دمج أولويات المناخ في الميزانيات الوطنية ودفع التغيير من خلال الاستفادة من الموارد العامة والخاصة بطرق جديدة، بالتعاون الوثيق مع الشركاء الشباب، من أجل مزيد من المساءلة بشأن تغير المناخ. ويتعين على الأمم المتحدة أن تدافع عن الشباب والأطفال وأن تضمن لهم مكانا على مائدة مناقشات المناخ. ودعت البلدانَ إلى وضع الأطفال في صميم الاستجابة لتغير المناخ

من خلال زيادة صمود النظم التي يعتمد عليها الأطفال، وإعداد كل طفل للتكيف والمشاركة في خلق مستقبل أكثر استدامة، وإعطاء الأولوية لاحتياجات كل طفل من حيث التمويل والموارد اللازمة للتكيف والصمود.

السؤال 3: ما الذي ينبغي أن تفعله منظومة الأمم المتحدة لدعم العمل المناخي المراعي للمنظور الجنساني والذي تستفيد منه النساء والبنات؟

7- قالت المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة إن الهيئة تعمل دائما في قلب منظومة الأمم المتحدة ومن خلالها، بما في ذلك في العمل المناخي المشترك. وهناك حاجة ملحة لبذل جهود مشتركة للتصدي للأزمات الثلاث المترابطة المتمثلة في جائحة كوفيد-19 وتغير المناخ والنزاعات المستدامة، فهي أزمات تؤثر بشكل غير متناسب على النساء والبنات، وتؤدي إلى تفاقم عدم المساواة، وتهدد الوظائف وسبل العيش، وتضاعف الفقر، وبذلك تعيق تحقيق أهداف التنمية المستدامة ومبدأ عدم ترك أحد يتخلف عن الركب. ويجب أن تصاحب العمل المناخي والتمويل سياسات واستراتيجيات إنمائية طويلة الأجل تضمن الحماية الاجتماعية الكافية للنساء والبنات من خلال نهُج متكاملة لدعم احتياجات البلدان وأولوياتها. وسلطت الضوء على أن لجنة وضع المرأة، في دورتها السادسة والستين، وفرت أساسا معياريا واضحا يمكن على أساسه تعزيز العمل المناخي المراعي للمنظور الجنساني من خلال منظومة الأمم المتحدة المنسقة والمتسقة على المستوى القطري والتي تعطي الأولوية لما يلي: (أ) تعزيز الدور القيادي للمرأة ومشاركتها وإدراج منظورات النساء والبنات في العمل المناخي حتى يستفدن من الانتقال إلى الطاقة المستدامة؛ (ب) التحولات العادلة المراعية للمنظور الجنساني والتي تشمل الاستثمار في توسيع نطاق الخدمات العامة المراعية لهذا المنظور، وفي الحماية الاجتماعية الشاملة، وأنظمة الرعاية الصحية، والدعم والبنية التحتية المستدامين، وتوفير فرص عمل جديدة لائقة للنساء في الوظائف الخضراء والزرقاء؛ (ج) الاستثمار العام في اقتصاد الرعاية، مما يُعتبر ركيزة أساسية للعمل المناخي المراعي للمنظور الجنساني؛ (د) تحسين الإحصاءات الجنسانية والبيانات المصنفة والاستثمار فيها لتزويد جميع أصحاب المصلحة بالبيانات التي يُسترشد بها في اتخاذ القرارات المتعلقة بالسياسات والبرامج.

السؤال 4: ما هو دور البنية التحتية في تغير المناخ وضمان عدم تخلف أحد عن الركب؟

8- قال المدير التنفيذي بالنيابة لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع إن من الأهمية بمكان الأخذ بمنظور واسع للبنية التحتية يشمل مكوناتها التقليدية والخاصة بالطاقة والرقمية وكذلك جوانب التخفيف والتكيف. وقد مكّن الحفاظ على توازن بين منظورات البنية التحتية هذه من مواصلة التركيز على تحقيق أهداف التنمية المستدامة وخطة عام 2030. وللبنية التحتية أهمية أساسية لتحقيق تلك الأهداف بشكل عام لأنها تؤثر على معظمها بشكل مباشر أو غير مباشر، خاصة وأن اي تدخل واحد لصالح البنية التحتية يأتي بفوائد محتملة عديدة ومتعددة الأبعاد. فبالإضافة إلى الفوائد الخضراء، على سبيل المثال، تحدد البنية التحتية - عند النظر إليها على نطاق واسع - سبل عيش الناس، وتحسن إمكانية الوصول والاندماج. ويمكن للمفهوم المعماري القائم على "التصميم الشامل" فيما يتعلق بإنشاء مبانٍ يمكن وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إليها أن يوضح من منظور أوسع كيف تعمل البنية التحتية والإدماج معا لمعالجة تنوع الاحتياجات. ومن الأهمية بمكان أن تعالج منظومة الأمم المتحدة احتياجات البنية التحتية في جميع أنحاء البلدان وليس فقط في المدن الحضرية، بما يتماشى مع الأولويات الوطنية ومن خلال شراكات واسعة. ويُعتبر نظام المنسق المقيم المعاد تنشيطه أداة أساسية لتنفيذ طموح الأمم المتحدة بشأن المناخ على المستوى القطري حيث يكون أثر البنى التحتية أكثر أهمية.

السؤال 5: كيف يسترشد عمل صندوق الأمم المتحدة للسكان بشأن تغير المناخ بتركيزه على النساء والبنات، ولماذا يعطي أهمية لإدراج منظورات النساء والبنات في العمل من أجل عدم ترك أحد يتخلف عن الركب و تغير المناخ؟

9- عرض نائب المدير التنفيذي (للبرامج) لصندوق الأمم المتحدة للسكان أمثلة على تأثير تغير المناخ والكوارث المتصلة بالمناخ بشكل غير متناسب على النساء والبنات، وهو ما يتضح في جميع أنحاء العالم من زيادة العنف الجنساني، والاتجار، والحمل غير المرغوب فيه، وعدم كفاية مرافق المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية، من بين أمور أخرى. ويعمل الصندوق بشكل وثيق مع منظمات الأمم المتحدة الأخرى لضمان حصول النساء والبنات في المناطق المتأثرة من المناخ على خدمات الصحة الجنسية والإنجابية وصحة الأم، ووصولهن إلى الأفرقة الصحية المتنقلة، والخدمات الأساسية، والمساعدة في كسب العيش، فضلا عن الدعم النفسي والاجتماعي للضحايا الناجيات من العنف الجنساني. كما يعمل الصندوق على مستوى السياسات، إلى جانب كيانات الأمم المتحدة الأخرى ومن خلال دعم التعاون فيما بين بلدان الجنوب، مع أصحاب المصلحة الوطنيين، وفي المجتمعات المحلية مع

المنظمات التي تقودها النساء والشباب لإيجاد حلول وبناء القدرة على التكيف مع تغير المناخ. ويدعم الصندوق توفير مرافق بديلة لتقديم الخدمات الخاصة بصحة الأم في حالات الطوارئ، مما يساعد على ضمان الولادة الآمنة، والمدفوعات النقدية من أجل الصحة، ومجموعات نقل الدم قبل الجراحة في رعاية الأطفال حديثي الولادة. ويستفيد الصندوق من خبرته في مجال جمع البيانات والأدلة، باستخدام المخاطر السكانية وأنظمة البيانات الجغرافية المكانية، لإرشاد بناء أنظمة صحية وحماية قادرة على الصمود. وبقيادة المنسق المقيم، وبالاشتراك مع منظمات الأمم المتحدة الأخرى، يعمل الصندوق على التعويض عن التأخر الناجم عن جائحة كوفيد-19 وعلى إعادة العالم إلى المسار الصحيح لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وعدم ترك أحد يتخلف عن الركب.

السؤال 6: كيف تتعاون كيانات الأمم المتحدة لتحقيق التكيف وبناء الصمود بشكل كاف في مواجهة الصدمات المناخية لحماية النظم الغذائية وضمان عدم تخلف أحد عن الركب؟

10- قال نائب المدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي إن أزمة المناخ هي واقع يومي تصيب آثاره الأشد وضوحا المجتمعات الأكثر ضعفا على طول خطوط التصدع المتمثلة في النزاعات والظواهر المناخية المتطرفة وتضخم أسعار الغذاء والتفاوتات الاجتماعية الاقتصادية. ويكتسي أهمية حاسمة الاعترافُ بأن نظام المعونة والتنمية الدولي، وأدواته المالية، يواجه تحديا كبيرا في معالجة هذه الحالة بسبب قلة الاستثمار في سياقات الهشاشة وضعف التماسك الاجتماعي والنزاعات. لذلك فإن من الضروري أن تعمل منظومة الأمم المتحدة كمنظومة موحدة. وتتمثل الطريقة الأكثر فعالية للحد من أوجه الضعف أمام أزمات المناخ والأزمات الأخرى في اتباع نهج متكامل يقوم على مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة من جميع أنحاء منظومة الأمم المتحدة وشراكاتها. ويجب أن يجري هذا التعاون على مستوى المنظومة عبر محور العمل الإنساني والتنمية والسلام ليكون فعالا ومستداما. وللمنظمات الإنمائية التابعة للأمم المتحدة دور مركزي كعوامل رئيسية في بناء القدرة على الصمود من خلال عملها الوثيق مع أكثر الفئات ضعفا، وعملها مع الحكومات لإدراج الحماية من المناخ وبناء القدرة على الصمود والحماية الاجتماعية في التخطيط الإنمائي الوطني. ويشمل ذلك معالجة الأسباب الجذرية للضعف ودعم البلدان والمجتمعات الهشة لبناء قدرتها على الصمود وعدم ترك أحد يتخلف عن الركب.

نتائج مستقاة من حلقة النقاش

11- أشار مدير المناقشة إلى ثلاث نتائج رئيسية: (أ) يُعتبر عدم ترك أحد يتخلف عن الركب وعدا تحوليا مركزيا لخطة عام 2030 يسير جنبا إلى جنب مع الحاجة إلى الوصول إلى الفئات الأكثر تخلفا عن الركب، ويتطلب استثمارات في البيانات المصنفة و الأدلة التجريبية لإرشاد تصميم السياسات ومعالجة التفاوتات المتداخلة؛ (ب) يكتسي الاستثمار أهمية حاسمة في منع الصدمات المتعلقة بالمناخ في المستقبل وبناء القدرة على الصمود في مواجهة الأزمات من خلال العمل التآزري، ونظم الحماية الاجتماعية الأقوى، والتنفيذ المنسق من خلال تحديد واستهداف الفئات الأكثر ضعفا وتطبيق رؤية تراعي المنظور الجنساني؛ (ج) هناك حاجة إلى استجابة عاجلة وجريئة وعالمية، تتناسب مع حجم الأزمة وخطورتها وتعطي الأولوية للتكنولوجيا والتمويل الذي يمكن الوصول إليه لأغراض العمل المناخي المبني على التنسيق القوي بين الوكالات والشراكات عبر محور العمل الإنساني والتنمية والسلام.

الجزء التفاعلي: أصوات من الميدان

ممثلو الحكومات

12- قال نائب وزير البيئة، وزارة البيئة والمياه والتحول الإيكولوجي، إكوادور، إن بلده يتعاون مع منظمات الأمم المتحدة لمعالجة آثار تغير المناخ، وفقدان التنوع البيولوجي، والتلوث، من منظور أهداف التنمية المستدامة الذي يسعى إلى تعزيز المساواة وتوليد الفرص الاقتصادية والقضاء على الفقر. وتُعتبر إكوادور بلدا رائدا في معالجة تغير المناخ من منظور جنساني، حيث أدمجت المنظور الجنساني في إدارتها لتغير المناخ من خلال استراتيجية شاملة وبيئة تمكينية تعزز المساواة وعدم التمييز في سياسات تغير المناخ. ونتيجة لذلك، تحسنت النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي في البلد، وتعزّز الإنتاجُ والاستهلاك المسؤولان من خلال منظور جنساني. وتعمل إكوادور مع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأغذية العالمي، من خلال صندوق المناخ الأخضر، على برامج تركز على المناخ في منطقة الأمازون لتعزيز حفظ الغابات وإزالة الغابات بشكل مستدام بهدف إشراك مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة، بما في ذلك مجتمعات السكان الأصليين. وشمل البرنامج تعزيز القدرات لتحفيز مصدر مستدام للدخل، بهدف الحد من عدم المساواة وسد الفجوة بين الجنسين.

13- وقال وزير الشؤون الجنسانية والأسرة والخدمات الاجتماعية في الملديف، إن الحكومة أدخلت الخدمات الصحية، والملاجئ، وصناديق الطوارئ، والمنح الزراعية، وعززت الدخل لدعم الأسر المتأثرة من المناخ للتخفيف من أسوأ آثار تغير المناخ على النساء والبنات. ولضمان التنفيذ الكامل لسياستها المناخية المراعية للمنظور الجنساني، تعطي الملديف الأولوية لتعميم مراعاة المنظور الجنساني من خلال خطة عملها الاستراتيجية وقد حققت تقدما هائلا. وسنت الحكومة سلسلة من التشريعات التي تدعم مبادئ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، كما أن الزيادة في عدد النساء في الأدوار القيادية السياسية أعطت المرأة صوتا أقوى في صياغة تغير المناخ والبيئة وفي جهود الحد من مخاطر الكوارث على المستوى المحلي. وقد وقعت الحكومة على إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة الذي يشجع على زيادة مشاركة المرأة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والعامة، ووافقت الحكومة مؤخرا على خطة عملها الوطنية للمساواة بين الجنسين، 2022-2026، بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وتستخدم الخطة حلولا مبتكرة لمواجهة تحديات التنمية المعقدة. وقد أدخلت عمليات الميزنة والمراجعة المراعية للمنظور الجنساني بدعم من صندوق الأمم المتحدة للسكان شمل تقدير تكاليف تغير المناخ والتخطيط للحد من مخاطر الكوارث. وتعمل الملديف أيضا مع اليونيسف لإدخال الاستدامة البيئية والعمل المناخي في سياساتها التمكينية التي تحشد الشباب كعوامل للتغيير.

ممثل عن الشباب

14- قال ممثل الشباب، زمبابوي، إن تغير المناخ يمثل أزمة للأطفال. ومن الضروري إعطاء الشباب والأطفال صوتا في قرارات العمل المناخي حتى يتمكنوا من أداء دورهم في تشكيل المستقبل. ولفت الانتباه إلى برنامج اليونيسف لرسم خرائط مناخية في زمبابوي والذي يعطى صوتا للشباب ويساعدهم في الدعوة للعمل المناخي على المستوى المحلي ومساءلة الزعماء. وقد مكّن البرنامج أيضا الشباب من المشاركة في مناقشات الدورة السادسة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ ومنتديات تغير المناخ الدولية الأخرى.

المناقشة التفاعلية بين رؤساء المجالس التنفيذية

15- قدم رؤساء المجالس التنفيذية الأربعة ورؤساء المنظمات الست التابعة للأمم المتحدة وأعضاءٌ في المجالس التنفيذية عدة تعليقات ردا على الأسئلة الستة التي طُرحت خلال حلقة النقاش بشأن دور منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في عدم ترك أحد يتخلف عن الركب كمبدأ للعمل المناخي لضمان الأخذ بمسار تحولي لأكثر الفئات ضعفا. وسلطوا الضوء على النقاط التالية:

- الاجتماع المشترك للمجالس التنفيذية منصة هامة لتبادل المعرفة بين المجالس للمساعدة في تسريع العمل على نطاق المنظومة نحو خطة عام 2030 تحت قيادة المنسقين المقيمين في منظومة الأمم المتحدة الإنمائية المعاد تنظيمها؛
- على المجالس التنفيذية أن تواصل أداء أدوارها الرقابية والتوجيهية لضمان الامتثال للولايات المتفق عليها لمنظماتها وتعزيز وتحقيق إمكانات كيانات الأمم المتحدة وقدراتها؛
- تؤثر أزمة المناخ بشكل غير متناسب على الفئات الأكثر ضعفا، لا سيما على النساء والبنات والشباب والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة ومجتمعات السكان الأصليين والبلدان النامية المثقلة بالديون؛
- هناك حاجة إلى عمل جماعي تحويلي يرتكز على التضامن العالمي لدعم الجهود الوطنية لبناء القدرة على الصمود أمام الصدمات المستقبلية؛
- يُعتبر الاتجاهُ نحو إجراء تخفيضات كبيرة في الموارد الأساسية للتنمية مصدرَ قلق كبير ومن شأنه أن يعيق تقديم منظومة الأمم المتحدة دعمَها الكامل لجهود البلدان النامية الرامية لتحقيق الأهداف؛
- يجب أن تكون النظم الغذائية أكثر استدامة وصمودا، وأن تُسرّع النُهج الإيكولوجية الزراعية والمبتكرة، لتحقيق خطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة، ويُعتبر التخفيف القائم على تكيف النظم الغذائية ضروريا للتغيير التحويلي وضمان عدم تخلف أحد عن الركب؛
- هناك حاجة لأنظمة الحماية الاجتماعية لمساعدة السكان على الاستجابة للأزمات المتعلقة بالمناخ والاستعداد لها.

- يمكن أن يؤدي ترشيد التجارة الزراعية الدولية إلى تصحيح التشوهات في السوق العالمية ومساعدة المزارعين في البلدان النامية على المنافسة؛
- هناك حاجة إلى المرونة والسرعة لضمان توفير التمويل الميسر الطارئ في الوقت المناسب والذي يركز على التحويل الإيجابي للموارد إلى البلدان التي تعاني من ضائقة اجتماعية واقتصادية.
- ينبغي أن يهدف المجتمع الدولي إلى توجيه ما لا يقل عن 250 مليار دولار (من أصل 650 مليار دولار من حقوق السحب الخاصة) لمعالجة أزمة السيولة في البلدان النامية، وينبغي للبلدان المتقدمة أن تفي بالتزاماتها المتعلقة بتوفير 100 مليار دولار سنويا لتمويل المناخ وبتخصيص 0.7 في المائة من الدخل القومي الإجمالي؛
- المرأة لاعب لا غنى عنه في تحقيق مجتمعات سلمية وعادلة وشاملة للجميع وفي تعزيز النمو الاقتصادي والمستدام.
- تتطلب التحديات والأزمات المتعلقة بالمناخ جهودا مشتركة من جانب منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، بل وأكثر، لتحقيق النجاح؛
- تُعتبر الخطط الإستراتيجية التي تطرحها منظمات الأمم المتحدة مخططات لبناء منظومة إنمائية للأمم المتحدة أقوى وأكثر فعالية تتماشى مع الإصلاح وتعمّم المنظور الجنساني وتغيُّر المناخ وتضع الشراكات في صميمها؛
- على منظمات الأمم المتحدة أن تعزز جهودها من خلال عمليات مشتركة للتخطيط والتنفيذ وتعبئة الموارد والإبلاغ والرصد - مع الاستفادة مما لديها من مزايا نسبية ومن التعاون في إطار محور العمل الإنساني والتنمية والسلام - على أساس تحليل مناخي وتحليل يراعي المنظور الجنساني في سياق التحليل القطري المشترك، مع الالتزام الكامل بخطة الإصلاح وبالشفافية والتماسك والعناية الواجبة والمساءلة؛
- رحّب الاجتماع بالاقتراح الداعي إلى وضع قائمة مرجعية (غير مدفوعة بالعمليات) لرصد تنفيذ إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، واعتُبرت القائمة أداة مفيدة لتتبع التقدم الذي تحرزه المنظمات على أساس فردي وجماعي.

16- وتلخيصا للمناقشات التفاعلية، قال رئيس المجلس التنفيذي **للبرنامج** إن أزمة المناخ، التي تفاقمت بسبب النزاعات وعدم المساواة الاقتصادية، تُصعِّب تحقيق القضاء على الجوع على النحو الوارد في خطة عام 2030. ومع أن التعاون تزايد بين منظمات الأمم المتحدة، فإن هناك حاجة إلى مزيد من الشراكات للاستجابة بفعالية لأزمة المناخ وآثارها. ولا يمكن لأي منظمة واحدة بمفردها أن تحل التحديات المترابطة المتمثلة في تغير المناخ والنزاعات وانعدام الأمن الغذائي. وهناك حاجة إلى برامج متكاملة تستند إلى أوجه القوة لدى كل منظمة وتزيد من تأثير الجهود التعاونية لجميع المنظمات. ولذلك، يجب ألا يركز إصلاح الأمم المتحدة على العمليات، بل على تحسين حياة الناس، ولا سيما أكثرهم ضعفا.

ملاحظات ختامية

17- في الختام، توجّه رئيس المجلس التنفيذي لليونيسف بالشكر للوفود ومنظمات الأمم المتحدة الست على مشاركتها في الاجتماع المشترك. وشدد على أهمية التعاون الوثيق عبر منظومة الأمم المتحدة الإنمائية لمواجهة التحدي الثلاثي المتمثل في جائحة كوفيد-19 والنزاعات وتغير المناخ. فللعمل المشترك أهمية حاسمة، بالبناء على أمثلة النهُج المتكاملة التي سلط الاجتماع الضوء عليها، وبالاستفادة من المزايا النسبية لكل منظمة، لمواصلة التقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وهناك دليل واضح على أنه عند العمل معا وبالتركيز على أكثر الفئات ضعفا وعدم ترك أحد يتخلف عن الركب، فإن منظومة الأمم المتحدة قادرة على تحويل النظم التي تبني القدرة على الصمود وتحمي حياة الناس والكوكب.